الفصل السابع عشر

عصر الاستعمار

المرحلة الثالثة (التطور الاقتصادى)

لم تشتمل نظرية القوى الاستعمارية من عام ١٩٢٠ إلى عام١٩٤٠ على أي مساعدة مالية لتحسين الإقليم المستعمر من الخارج. وفي أفريقيا كانت القوى الاستعمارية على استعداد لتعين دخل المستعمرة البسيط، حتى يأتي اليوم الذي يصبح فيه ذلك الدخل قادرًا على تحمل مصروفات إدارته. وكانت هذه المساعدة تأتي في صورة إنشاء السكك الحديدية، وأدل مثل على ذلك سكك حديد أوغندا وألمانيا في شرق وجنوب غربي أفريقيا. كما كانت حكومة المستعمرة تعتمد على دخلها الهزيل وتحد من قروضها بالقدر الذي تحتمله تلك الدخول.

وعلى الرغم من الحدود الضيقة للنواحي المالية، فإن السكك الحديدية تطورت سريعا في الوقت الذي كان التطور الاقتصادي لم يحقق تقدمًا ملموسًا، وعلى الرغم من أن نظام النقل قد خطط أساسًا ليحقق حاجة الحكومة، فإنه لم يكن كافيًا للتجارة وعلى ذلك استعانت الحكومة بالنقل النهري معتمدة على نهري السنغال والنيجر.

ومن الطبيعي أن السكك الحديدية لا ترقى بنمو الاقتصاد آليًّا، فإن هذا النمو الاقتصادي يبدأ في المناطق التي بدأت فعلًا بالإنتاج التجاري.

وقد حققت السكك الحديدية نتائج مهمة في أفريقيا الغربية أكثر مما حققته في أفريقيا الشرقية فسرعان ما آمن الأهالي في ساحل الذهب بمزايا النقل بالسكك الحديدية على تصدير الكاكاو والخشب ومنتجات النخيل وتبعهم السنغال وسكان ساحل العاج وغينيا الفرنسية. أما في أفريقيا الشرقية، فقد صادفت السكك الحديدية عقبات جسام أهمها؛ اختراقها أراض قاحلة من السكان لمسافة مئات الأميال حتى تصل للأراضي الزراعية في الداخل عند بحيرة فيكتوريا.

وقد صاحب الزحف على أفريقيا الآمال الكبيرة في نشاط الاقتصاد لمصلحة المستوطنين الأوروبيين وبعد ذلك بثلاثين أو أربعين عاما، كانت النتائج هزيلة على الرغم من هجرة ما يقرب من خمسين مليون أوروبي فيما بين عام ١٨٨٠، ١٩٣٠ إلى قارات أخرى. بعض المهاجرين اتجهوا إلى أفريقيا واستقر أكثرهم في الجزائر وجنوبي أفريقيا وبلغ عدد الأوروبيين في شمالي سهل اللمبوبو وجنوبي الصحراء الكبرى ٦٠ ألف أوروبي وكان معظم المهاجرين الأوروبيين من العمال غير المهرة والعاطلين الزائدين عن الحاجة وبدون أي رأس مال. كما كان في أفريقيا أماكن في حاجة إلى أيد عاملة مدربة وفنيين ورأس مال.

ولذا، وقعت أخطاء كثيرة ومرت سنوات عجاف بغير خبرة قبل أن يستطيع الأوروبيون بمعاونة الأفريقيين اكتساب الخبرة ويتعلموا أن المحصولات يمكن زراعتها بنجاح والحيوانات يمكن تربيتها.

هذا في ميدان الزراعة الفردية، وهي العقبات التي صادفتها الزراعة

الأوروبية باستثناء زراعة الدخان في روديسيا الجنوبية والشاي في نياسالاند والقنب في تنجانيقا التي نجحت. إذا أراد الأوروبيون استغلال أموالهم في أفريقيا، فإنه مشروع مجز مع الشركات التي تعمل في التجارة. وكان استغلال الأموال في القارات الأخرى حتى عام ١٩٢٠ أقل مخاطرة وأكثر فائدة من استغلالها في أفريقيا.

وكان لاكتشاف الألماس والذهب في السنوات من ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ أكبر الدوافع لقيام شركات مناجم للذهب وللمعادن الأخرى وذلك مكن هذه الشركات من التوسع في روديسيا الجنوبية وفي حزام النحاس الممتد على حدود روديسيا الشمالية والكونغو في الستين سنة الأولى من القرن العشرين، وأهمية ثروة المناجم والتصنيع التي تبعت اكتشاف المناجم قد سجلها الأستاذ س.هـ. فرانكلين عام ١٩٣٨ عندما بلغ تقدير مجموع رؤوس الأموال ١.٢٢٢.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيهات منها ٥٥٥ مليونًا مستثمرة في جنوبي أفريقيا ومائة مليون واثنان استثمرت في روديسيا و١٤٣ مليونًا في الكونغو.

وبمعنى آخر يمكن القول إن ثلثي الأموال الأوروبية استثمرت في الأقاليم التي تعتمد اقتصاديًّا على المناجم.

وفي أفريقيا الجنوبية بلغ من التقدم الاقتصادي أن نفقات المنشآت كالسكك الحديدية كان يمولها ويقوم ببنائها الأفراد. كما أن مشروعات الأفراد تولت إنشاء المدن حول المناجم. وفي النصف البلجيكي من كاتانجا، شجعت شركات المناجم عمالها على إحضار عائلاتهم والإقامة

بصفة دائمة في المدن حول المناجم. أما في جنوبي أفريقيا وفي روديسيا الشمالية والجنوبية، فإن وجود الأوروبيين قبل قيام صناعة المناجم جعل إقامة العمال الأفريقيين مستحيلة، وكانت تخشى اتحادات البيض للتجارة أن يكتسب الأفريقيون الخبرة والمهارة فيأخذوا من البيض المهارة الفنية. وعلى ذلك كان معظم[٦] الأفريقيين من عمال المناجم مهاجرين تركوا عائلاتهم في القرى التي تبعد مئات الأميال عن المناجم ليعيشوا في معسكرات العمال التي أقامتها الشركات لمدة سنة واحدة فقط حيث كانوا يعملون بعقود مؤقتة ولمدد قصيرة وبأجور زهيدة.

وعلى الرغم من الفارق الكبير بين دخل الأفريقيين العمال ودخل الأوروبيين، فقد كان متوسط دخل الأفريقيين في جنوبي أفريقيا أكثر من أي دخل لأفريقي في مكان آخر من القارة وتمكن الأوروبيون من تحسين مشروعاتهم وإيجاد أسواق محلية لإنتاجهم الصناعي.

وترتب على هذا التصنيع استمرار وفود الأفريقيين إلى المدن الصناعية ولم يعبأ السادة الأوروبيون بتحسين حالة الأفريقيين الاجتماعية. وعلى ذلك فقد ظل مئات الألوف منهم يعيشون في أكواخ في المناطق الجرداء التي تحيط بمراكز الأوروبيين.

حققت الثورة الصناعية في جنوبي أفريقيا اقتصادًا يختلف عن اقتصاد

---

(٦) أصدرت الإدارة الاستعمارية قوانين تجبر الأهالى على ترك قراهم ومزارعهم للعمل بأجور زهيدة في مناطق التعدين وأحسن مثال ذلك ما أتبعه الاستعمار البريطانى مع سكان نياسالاند وروديسيا الشمالية الذين كانوا يجبرون على هجر بلادهم للعمل بمناطق التعدين في جنوبي إفريقية.

بقية القارة، كما سببت توترًا شديدًا. وفي منتصف ١٩٣٠، كان اتحاد جنوبي أفريقيا وحده يتحكم في أكثر من نصف تجارة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وبلغت تجارة الاتحاد الخارجية ٢٢ جنيهًا لكل فرد من السكان في حين بلغت هذه النسبة جنيهًا ونصف في تنجانيقا وأقل من ذلك في أفريقيا الغربية الفرنسية.

ثم نبهت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة ١٩٣٠ الأوروبيين أنهم يجب ألا يتوقعوا بأن اقتصاديات الأقاليم الأفريقية التي يملكونها ستظل تنمو لمصلحتهم اعتمادًا على المشروعات الأوروبية والمستوطنين وحدهم. فمثلًا في عام ١٩٢٩ اتخذت بريطانيا لأول مرة خطوات لإقراض المستعمرات أو إعانتها بالمال لتساعد على تنشيط الاقتصاد. وخلال الأزمة كانت بريطانيا في حاجة ملحة لزيادة تجارتها الأجنبية وفي مستعمراتها وجدت المخرج لهذا المأزق.

وبقيت مستعمرات أفريقية بدون تقدم ولم يدرك هذا تمام الإدراك إلا أثناء الحرب العالمية الثانية؛ عندما انقطعت خطوط الإمدادات القديمة نتيجة للصعوبات في النقل والعملات وزيادة الطلب على الخامات الحربية التي يمكن أن تقدمها أفريقيا. وأما العجز في مواد الطعام والمواد الخام الأولى، فقد كان متوقعًا بعد انتهاء الحرب. وهنا ظهرت فجأة قيمة المستعمرات العظيمة من الناحية الاقتصادية.

وبالنسبة لبلجيكا وفرنسا فقد كانت المستعمرات الأفريقية المصدر الوحيد لمجهوداتها الحربية أثناء الحرب من عام ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤وترتب

على المركز الجديد للمستعمرات نتائج غاية في الأهمية.

وفي عام ١٩٥٣ ازدادت صادرات الكونغو أربعة عشر ضعفًا وتضاعف دخل حكومة الكونغو أربعة أضعاف. كما زادت صادرات روديسيا المالية تسعة أضعاف أغلبها من النحاس وزاد دخلها عشرين ضعفًا. ثم أصبحت نياسالاند ذات الخطوة بين وسط أفريقيا البريطاني.

وفي أفريقيا الغربية البريطانية، جمع الوكلاء البريطانيون المحصولات المهمة كالزيت والكاكاو التي كانت تسيطر على تجارتها الشركات الأوروبية. وأوجد الوكلاء الطريق لتجارة ما بعد الحرب تحت إشراف محلي ضمن للمزارعين سعرًا لمنتجاتهم بعيدًا عن تقلبات الأسعار في السوق ونجح هؤلاء الوكلاء في الاحتفاظ باحتياطي لسد الحاجة في السنوات العجاف. وأصبح الاحتياطي كفيلًا بعقد قروض كبيرة للمشروعات المحلية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي. وفضلًا عن ذلك، فإنه خلال سنوات الحرب حتى عام ١٩٥٠ لم يكن في مقدور الصناعة الأوروبية إمداد الأقاليم الأفريقية بالمنتجات أو البضائع الاستهلاكية التي كانت تطلبها تلك الأقاليم التي زادت قدراتها الشرائية.

وطبيعي ينصب هذا الكلام على المستعمرين، فلم يكن هناك أصحاب رؤوس أموال ولا رجال أعمال من الأفريقيين.

وعلى ذلك فقد أصبح في مقدور المستعمرات الغنية أن تقيم المشروعات معتمدة في ذلك على مواردها الخاصة.

ثم جاء ميثاق الأطلنطي وقرار هيئة الأمم المتحدة لتغيير الحالة

السياسية والإسراع في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم الأفريقية ليس لأن المستعمرات المتأخرة عديمة القيمة والفائدة بالنسبة للدول المستعمرة، بل لأن هذه الدول استعدت للقيام بالتزاماتها تجاه شعوب مستعمراتها. وفي سنة ١٩٢٩ كانت مصروفات المستعمرات البريطانية مليون جنيه ثم ارتفع إلى خمسة ملايين في سنة ١٩٤٠. وفي سنة ١٩٤٦ ارتفعت المصروفات إلى ١٢ مليونًا أو تزيد. وبذلك استطاعت أقل المستعمرات إنتاجًا أن تساهم في مشروعات التحسين وبلغت المصروفات ٢١٠ ملايين خلال المدة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٥.

أما في المستعمرات الفرنسية حيث كان سعر الفائدة أقل وكان التغير أكثر، فقد بلغ مجموع مصروفات التحسين في المستعمرات التسع بأفريقيا الغربية ٢٧٧ مليون جنيه في المدة نفسها. وفي الكونغو البلجيكي كانت الحكومة أكثر تقتيرًا ولم تنفق على المستعمرة الأموال التي كانت تدين بها حكومة الكونغو بعد انتهاء الحرب.

أما التغيرات الاجتماعية التي طرأت نتيجة للسياسة الجديدة نحو المستعمرات، فقد كانت نتائجها أكثر إذهالًا من النتائج الاقتصادية؛ فقد استيقظت الدول الأوروبية من غفلتها على أن شعوب مستعمراتها في حاجة إلى أطباء وأعمال خيرية ونقابات تجارة وفي حاجة إلى مياه للشرب والصحة والمساكن، فضلا عن الحاجة إلى مدارس أفضل. ولذا فقد بدأت الخطط الجديدة لإصلاح الحياة الاجتماعية.

ففي سنة ١٩٤٣ بدأت بريطانيا تفكر في رفع مستوى التعليم،

فأنشأت بعد أن وضعت الحرب أوزارها الجامعات في مستعمراتها؛ لتدعيم ورفع شأن المستويات المختلفة للتعليم فيما دون المستوى الجامعي. أما فرنسا وبلجيكا، فكانتا مختلفتين فاهتمت فرنسا بالتعليم في بعض مستعمراتها. وعلى كل حال فقد قامت ثورة تعليمية لتصاحب الثورة الاقتصادية التي عمت مستعمراتها أوروبا في أفريقيا.

وكانت نتائج الثورة متماثلة في كل أفريقيا وإن كانت تختلف من مستعمرة لأخرى وفقًا لأغراض السلطة المستعمرة ولمدى خضوع الإدارة لنفوذ المستوطنين الأوروبيين. ففي وسط وشرقي أفريقيا البريطانية كان للمستوطنين صوت مسموع في مختلف الأمور. وفي الكونغو البلجيكي لم تكن هناك فكرة ليصاحب التقدم السياسي للإقليم التقدم الاقتصادى فيه، فالاهتمام بالسياسة التعليمية مقتصر على المدارس الابتدائية؛ وإنه لمن الخطورة بمكان السماح للأفريقيين بالتقدم في النواحي الاقتصادية أو التعليمية.

ونظرًا لعدم وجود تسهيلات تعليمية في أفريقيا، فلم يكن ممكنًا إعداد الخطط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا بزيادة عدد الأوروبيين المتخصصين في ميدان التعليم وقد انحصر نشاط الأوروبيين في أفريقيا في نواحي التجارة والمنافع الأخرى والتبشير والإدارة الحكومية والخدمات اللازمة لتلك الإدارة.

ولهذا أصبح ضروريًّا استيراد مدرسين للمدارس ومحاضرين للجامعات ومشرفين اجتماعيين ومنظمين للعمال ومهندسين للمياه وملاحظي بناء.

إلى جانب عدد ضخم من الباحثين ومستشارين. وكانت هذه الكوادر تستنزف أجورًا باهظة وعلاوات سفر عالية لتهيئ لهم قضاء عطلاتهم في أوروبا بانتظام. كما أنهم يحصلون على مساكن وخدمات مجانية حتى يستطيعوا هم وعائلاتهم العيش في المستوى اللائق بهم الذي كانوا يعيشون فيه في بلادهم.

ومن ذلك يتضح أن جزءًا كبيرًا من المبالغ التي ترصد الإصلاح وتحسين مستوى الإفريقيين، كان يختفي في جيوب الأوروبيين.

وفي أفريقيا الغربية استطاع الأفريقيون أن يخطوا خطوات واسعة؛ فما كادت تنتهي الحرب حتى اكتشفوا الطريق للسيطرة على بلادهم. كما أنهم في إمكانهم أن يحلوا محل كثير من الخبراء الأوروبيين الجدد في حين أبقوا القدماء تحت الرقابة المناسبة. وفي بقية المستعمرات، فإن عادات الأوروبيين في أفريقيا كانت دائمًا توسع شقة الخلاف وتؤثر في نفوس الأفريقيين وتزيد التوتر القائم بينهم وبين الأوروبيين. خاصة كلما حضر فوج جديد أوروبي يزيد في تضخم عدد السكان. وعلى أحسن الفروض كانت هذه العادات تشجع الأفريقيين وتخلق فيهم روح المطالبة بالتقدم السياسي. وفي بعض الأحيان وخاصة في جنوبي أفريقيا كانت هذه العادات تزيد الخلاف بين الأفريقيين وأسيادهم الأوروبيين حتى ليصعب على الأفريقيين اجتياز هذه الفجوة.

ومما لا شك فيه أن المستعمرات الأفريقية خلال السنوات ١٩٤٠–١٩٥٠ كانت تسير بخطى واسعة لتلحق ببقية الدول وتعاني في سبيل ذلك

الآلام المتزايدة ووسائل الاتصال والتطور الاجتماعى، وإن كان أمام الأفريقيين طريق طويل ودخل الفرد ما زال منخفضًا؛ ففي تنجانيقا يبلغ الدخل ١٧ جنيهًا في حين هو ٧ جنيهات في نياسالاند و١١٥ جنيهًا في جنوبي أفريقيا توزع بغير تساو بين الأجناس المختلفة.

وعلى كل، فإن الجو المشحون بدأ ينذر بأن سيطرة الأوروبيين تتحداها القوى الوطنية في أفريقية وأصبحت تهدد بزوالها.